

# مجموعة الأسئلة التي كانت تعطى في المحاضرات

س / ناقش هل الانتخابات حق او وظيفة مع ذكر الآراء التي دعت ذلك؟

اختلفت الآراء على ان الانتخاب حق او وظيفة في حين قال البعض انه حق والبعض الآخر اعتبره وظيفة وقد استند أيضا الرأيين على الحجج التالية : الرأي القائل بان الانتخاب حق شخصي لكل مواطن نتيجة تمتعه بحقوقه السياسية الى جانب الحقوق المدنية وبالتالي امتلاكه لجزء من السيادة يمارسه عن طريق الانتخاب , مما يقرر حق الاقتراع العام وعدم حرمان أي مواطن يتمتع بالحقوق السياسية من ممارستها وكذلك له حرية استعماله او الامتناع عن ممارسته.

اما الرأي القائل بان الانتخاب هو وظيفة فيرتكز على وحدة السيادة غير القابلة للتجزئة مما يحرم المواطن من التمتع بحق الانتخاب , فالمواطنون يمارسون وظيفة كلفوا بها من طرف الامة , والتي لها الحق في تحديد من يمارس تلك الوظيفة سواء نتيجة انتماءاتهم المالية او الوظيفية وكذلك اجبارهم على ممارستها . والحقيقة ان الرأيين تنقصهما الدقة , فاعتبار الانتخاب حقاً شخصياً يحول دون تقييده وتنظيمه , اما اعتباره وظيفة فذلك لا يمنع المشروع أيضا من توسيعه على اكبر عدد من المواطنين باسم المصلحة العامة .

س / ناقش ووضح الفرق بين الديمقراطية المباشرة والغير مباشرة واعطي مثال عن كل واحد فيهم؟

الديمقراطية المباشرة هي اقدم صور الديمقراطية وكانت متبعة في المدن اليونانية القديمة ولكنها اختلفت في العصور الحديثة وفي ظل الديمقراطية المباشرة يكون للمواطنين حق التعبير المباشر إرادة الدولة وتحكم الحكومة الشعبية وفي هذا الشكل من اشكال الديمقراطية يمارس الشعب جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيضع القوانين ويتولى تنفيذها وادارة المرافق العامة كما يتولى القضاء الفصل في المنازعات, ولا يأتي هذا الشكل من الحكم الا في الدول الصغيرة في مساحتها قليلة في عدد سكانها وبالتالي يستطيعون ان يجتمعوا لمناقشة قوانين ودستور الدولة . اما بالنسبة للديمقراطية الغير مباشرة او الشبه مباشرة فهي تعني النظام السياسي الذي قوامه البرلمان حيث يختار الشعب نواب لممارسة السلطة ويتم ذلك بواسطة الأحزاب السياسية وبعدها الى السلطة الى هيأت تتولى ممارستها نيابة عنه .

## س / ناقش شروط قيام النظام الديمقراطي في ظل تعدد السلطات؟

هو وسيلة للحفاظ على الديمقراطية , واطار لضمان استمرار الديمقراطية , حيث انه يمنع تركيز السلطات بيد الحاكم , ففصل السلطات هو احد اركان العمل الديمقراطي في أي نظام سياسي قائم لانه الأساس الذي يحد من هيمنة السلطة التنفيذية ولمنع قيام التسلط والفردية في الحكم , الفصل بين السلطات يقوم على أسس دستورية واضحة قابلة للتغير حسب الحاجة للتطور , دون اعتبار الاحكام الدستورية من المحرمات المقدسة التي لا يمكن المس بها , ولذا يجب فصل الاحكام الدستورية تماما عن الوضع الديني ومبدأ القدسية , بمعنى ان الأسس الدستورية ليست من المقدسات , وبالتالي لا يمكن ادخال مفهوم القدسية الى احكامها وان وجود دستور باحكام ديمقراطية تسمح بالفصل للسلطات دون هيمنة سلطة على أخرى .

## س / ناقش تعاريف المشاركة السياسية؟؟

ليس هناك تعريف محدد لقضية المشاركة السياسية , فبالنسبة لموند تعرف على انها لا تعدو ان تكون مطالبة متزايدة بالاسهام في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح او الجماعات المختلفة داخل المجتمع , وتعرف أيضا على انها عملية تطوعية او رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا , ويعكس إدراكا مستتيرا لابعاد الدور الشعبي في عالم السياسة ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات , اما بالنسبة ل(ليفي برول) فعرفها بانها الهوية الرمزية , المشتركة بين الافراد , وعرفها مايرون وينر على انها مجموعة التصرفات الإدارية التي تستهدف التأثير على صنع السياسات العامة وإدارة شئون المجتمع , وكذلك تلك التي يتم من خلالها اختيار القادات السياسية على سائر المستويات الحكومية من قومية ومحلية وذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه التصرفات منظمة او غير منظمة , مؤقتة او مستمرة مشروعة او غير مشروعة وسواء نجحت في بلوغ غاياتها ام لم تنجح.

## س/ عدد اقسام السلطات التي تشكل النظام السياسي؟

1-السلطة التنفيذية .

2- السلطة التشريعية.

3- السلطة القضائية .

